



RIJAL ALMAA CO-OP ASSOC. OF COFFEE
جمعية البن التعاونية برجال المع

المملكة العربية السعودية
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
جمعية البن التعاونية برجال المع
ترخيص رقم (١٠١٣٥)

الرقم:

التاريخ:

المرفقات:

جمعية البن التعاونية برجال المع

سياسة المصرف للبرامج والأنشطة



RIJAL ALMAA CO-OP ASSOC. OF COFFEE
جمعية البن التعاونية برجال المع

المملكة العربية السعودية
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
جمعية البن التعاونية برجال المع
ترخيص رقم (١٠١٣٥)

الرقم:
التاريخ:
المرفقات:

سياسة الصرف للبرامج والأنشطة

تضمن سياسة الصرف للبرامج والأنشطة وإجراءات المطبقة بجمعية البن التعاونية برجال المع الحفاظ على أموال التعاونية، كما تلزم كل أعضاء مجلس الإدارة والمدير التنفيذي وموظفي ومتطوعي التعاونية بمعايير مالية عالية تراعي قيم النزاهة والمسؤولية.

أولاً: نطاق شمولية السياسة:

تشمل هذه السياسة جميع من يعمل لصالح التعاونية سواء كانوا أعضاء مجلس الإدارة أو المدير التنفيذي أو مسؤولي الأقسام أو الموظفين أو المتطوعين بصرف النظر عن مناصبهم، وبدون أي استثناء.

ثانياً: بيان السياسة :

ضوابط الصرف على البرامج والأنشطة:

١. أن تكون البرامج والأنشطة وفق نطاق حدود خدمات التعاونية الجغرافية .
٢. أن تكون البرامج والأنشطة تحقق أهداف ورسالة التعاونية .
٣. أن تكون البرامج والأنشطة معتمدة من التعاونية ومحددة ضمن خطط التعاونية الداخلية .
٤. أن تكون حدود الصرف ضمن الموازنة التقديرية المعتمدة للعام المالي الحالي (التجاوز يكون لصاحب الصلاحية فقط).
٥. عدم صرف التبرعات المقيدة إلا فيما خصص له.
٦. أن تكون نسبة المصاريف الإدارية للنشاط إلى إجمالي مصاريف النشاط أقل من 15%، وذلك وفق معايير الحوكمة .
٧. أن تكون إجراءات الصرف حسب الإجراءات المالية المعتمدة .



RIJAL ALMAA CO-OP ASSOC. OF COFFEE
جمعية البن التعاونية برجال المع

المملكة العربية السعودية
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
جمعية البن التعاونية برجال المع
ترخيص رقم (١٠١٣٥)

الرقم:

التاريخ:

المرفقات:

إقرار السياسة:

إنّ هذه السياسة جزءاً لا يتجزأ من وثائق جمعية البن التعاونية برجال المع، لذلك لا يجوز مخالفة أحكامها والالتزامات الواردة بها ، كما تعد هذه السياسة مكملّة لما ورد في أنظمة ولوائح الجهات التنظيمية في المملكة العربية السعودية ولا تكون بديلاً عنها وفي حال أي تعارض بين ما ورد في السياسات أو اللوائح والأنظمة للجهات التنظيمية في المملكة العربية السعودية فإن أنظمة ولوائح الجهات التنظيمية تكون السائدة